الأمم المتحدة

E/CN.6/2011/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠١٠. ويستعرض التقرير حالة المرأة الفلسطينية، ويقدم لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش؛ والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والترتيبات المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة لتنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2011/1.

070111 060111 10-68647 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/٢٠١٠ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، عن القلق البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة من أجل مساعدة النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها تلك التي أوردها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2010/4)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة أو من فرادى الخبراء الذين يضطلعون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣ – وما لم يشر إلى خلاف ذلك، يستند التقرير إلى المساهمات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتحقيقا لهذا الهدف، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق المساهمات التي قدمتها إلى التقرير كيانات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (أصبح الآن جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

ثانيا – حالة المرأة الفلسطينية

٤ – اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم، وبعدم استقرار الحالة الميدانية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر A/65/35، الفقرة ٥)، وأدى العمل المنتظم الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وسائر أعضاء المجموعة الرباعية لدى القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة إلى استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد سبق ذلك عدة جولات من المحادثات غير المباشرة بمساعدة من الولايات المتحدة. وعملت جامعة الدول العربية بنشاط أيضا في إطار مبادرة السلام العربية، وشمل ذلك عقد اجتماعات مع اللجنة الرباعية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥).

٥ – وكانت آثار سنوات الاحتلال والنزاع والأزمات السياسية والاقتصادية المتعددة التي شهدها عام ٢٠٠٩، لا تزال حاضرة، وبخاصة في غزة حيث قوضت عملية ”الرصاص المصبوب“ العسكرية الإسرائيلية الخدمات الاجتماعية، والبنية الأساسية والمنازل[(١)]. ورغم أن التقديرات الأولية تشير إلى تسارع النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، وبلوغ معدل النمو الحقيقي في الضفة الغربية وغزة نسبة قدرها ٦,٧ في المائة تقريبا، فقد ظلت الأحوال في قطاع غزة صعبة[(٢)]. فقد أحدثت التغييرات في السياسة الإسرائيلية بشأن دخول المواد من سياسة تحدد – قائمة بالمواد ”المسموح بدخولها“ إلى غزة إلى سياسة تحدد قائمة ”الأصناف المحظورة أو الممنوع دخولها“، بعض الانفراج في حياة السكان، ولكنها ظلت غير كافية لسد مجمل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

٦ – واستمر توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/65/35، الفقرة ٥)، وتم توثيق ما مجموعه ٢٣٠ حالة من حالات تدمير المنازل وطرد السكان حتى آب/أغسطس ٢٠١٠ في القدس الشرقية والمنطقة (ج)[(٣)]. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، اكتمل بناء حوالي ٦١ في المائة من الجدار. وخلافا لما أشارت به فتوى محكمة العدل الدولية يواصل الجدار انحرافه بشكل كبير عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ منتزعا مساحات من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وعند الانتهاء من بنائه، سيصل

(١) اليونيسيف، تقرير العمل الإنساني، ٢٠١٠.

(٢) موجز البنك الدولي، الضفة الغربية وغزة، (آذار/مارس ٢٠١٠).

(٣) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

الجزء الموجود منه داخل الضفة الغربية إلى قرابة ٨٥ في المائة. (انظر A/65/35، الفقرة ٣٤) ولا تزال إسرائيل تعترض حرية التنقل بالرغم من تقليل عدد نقاط التفتيش (المرجع نفسه، الفقرة ٧)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما ساهم في تحقيق قدر أكبر من حرية تنقل الفلسطينيين فيما بين المراكز الحضرية، باستثناء القدس الشرقية[٣]. ومع نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، أصبح هناك حوالي ٥٠٠ حاجز في جميع أنحاء الضفة الغربية[٤] (مقابل ٦١٨ في آب/أغسطس ٢٠٠٩) انظر (A/65/380، الفقرة ١٩)، حيث كانت هناك قيود مستمرة تمنع الفلسطينيين من استخدام الطرق الرئيسية والوصول إلى القدس الشرقية وكذلك مناطق أخرى عزلها الجدار. وعلاوة على ذلك، لم يطرأ تحسن في وصول الفلسطينيين إلى مناطق الزراعة والرعي، إضافة إلى مصادر المياه، الموجودة في المنطقة (ج)[٣]. وأصبحت الاحتياجات الإنسانية أكثر حدة نظرا لنوعية المياه غير الملائمة. وفي القدس الشرقية والضفة الغربية، أُغلقت مصادر المياه لإقامة مستوطنات ومناطق عسكرية[١]. ونظرا لارتفاع مستوى الملوحة، فإن ٨٠ في المائة من إمدادات المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري[١].

٧ - واستمر الانقسام فيما بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية في التأثير على حياة الفلسطينيين العاديين، لا سيما في غزة، وحال دون توحد الفلسطينيين لدعم السلطة الفلسطينية (انظر A/65/35، الفقرة ٨). وظل قطاع غزة واقعا تحت سيطرة حماس من الناحية الفعلية (انظر A/65/380، الفقرة ٢٦).

٨ - ولئن كانت الحالة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي أو الانقسام بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، تؤثر على جميع الأفراد، فإنها تؤثر في النساء والفتيات بأشكال متميزة.

٩ - ففي نهاية عام ٢٠٠٩، كان متوسط نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن أقل المستويات على الصعيد العالمي: ١٥,٢ في المائة في الضفة الغربية بعد أن وصل خلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٩، إلى ١٥,٨ في المائة[٥] في الضفة الغربية و ٩,١ في المائة في قطاع غزة[٦]. ووفقا لدراسة أجرتها اليونسكو ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عن العوامل التي تثني النساء عن الالتحاق بسوق العمل، كان

(٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (آب/أغسطس ٢٠١٠)، مراقب الشؤون الإنسانية.

(٥) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الدراسة الاستقصائية عن القوة العاملة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) الجولة (الربع الأخير من عام ٢٠٠٩)، المذكور في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٦) برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الفلسطيني“ (٢٠١٠).

هناك حوالي ٦٠ في المائة من النساء العاملات في سوق العمل الرسمي يشتغلن في مجالات التعليم، والمنسوجات، والأعمال المكتبية، والزراعة. وتفيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن السلطة الوطنية الفلسطينية والأونروا قد ظلتا هما الجهتان الرئيسيتان لتوظيف النساء.

١٠ - وعلى الرغم من أنه لا توجد عوائق قانونية تمنع المرأة من الدخول طرفا في عمل تجاري أو عقد يتعلق بنشاط اقتصادي، فإن الدخول في أنشطة اقتصادية مستقلة يعني زيادة التنقل لدى بعض النساء. ويتعين على أغلبهن أن يشق طريقه بحذر لتخطي القواعد الاجتماعية تجنبا لإثارة أي خلافات أسرية، حيث إن المرأة غالبا ما يجب عليها الحصول على إذن من أخيها أو زوجها للعمل[٧]. وليس هناك إلا القليل من النساء اللائي يشغلن مناصب رفيعة المستوى، ولا تزال الفجوة بين أجور النساء/الرجال قائمة. وتعطى الأولوية في عمليات التوظيف للرجال، وتبقى الشابات في انتظار العثور على فرصة عمل لفترة تطول أربعة أمثال الفترة التي ينتظرها الشباب.

١١ - وتشير دراسة استقصائية أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى أن معظم النساء اللائي هن خارج القوة العاملة هن في الغالب شابات (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٣٤ عاما) ونساء متزوجات ليس لهن أطفال، وأن حوالي ٤٥ في المائة منهن تقريبا قطعن الأمل في العثور على فرصة عمل (٣١ في المائة في الضفة الغربية و ٦٣ في المائة في قطاع غزة) حيث إن محاولاتهن السابقة في هذا الصدد لم يحالفها النجاح[٨] إلا أنه في ظل غياب الأمن الوظيفي للرجل - في أعقاب ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الرجال (٣٨,٦ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٠)[٣]، تُلقى المزيد من الأعباء على كاهل النساء لكسب دخل إضافي يمكن من درء الاحتياجات الأساسية لأسرهن.

١٢ - ويتجه الكثير من النساء، لا سيما متوسطات العمر وذوات المستوى التعليمي المنخفض، إلى عدد من الأنشطة غير الرسمية، من تجارة صغيرة في غزة، إلى عمل في محلات بقالة، وأعمال خياطة، وزراعة، وإنتاج حيواني. ذلك أن الكثير من الأنشطة غير الرسمية قد استفادت من مخططات الائتمان البالغ الصغر التي استحدثتها وكالات المعونة، إلا أن النتائج كانت متباينة. ففي بعض الحالات، اقترضت النساء الأموال لمساعدة أنشطة اقتصادية لأزواجهن، وفي حالات أخرى، وجدن صعوبات بسبب سياسات سداد صارمة فرضتها

(٧) البنك الدولي، موجز بشأن نقاط التفتيش والحواجز، (٢٠١٠).

(٨) حسبما ورد في دراسة أجرتها دائرة الأحصاء المركزية الفلسطينية، مذكور في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

الجهة المقرضة. وكان نقص الموارد الخام أو صعوبة نقل السلع، واقتران ذلك بالتراجع الكبير في القدرة الشرائية للسكان، عاملاً فرض تحديات على هذه المشاريع وضيّق من فرص نجاحها[٧].

١٣ - وشكلت القيود المفروضة على التنقل ونقص وسائل النقل عقبة رئيسية حالت دون إتاحة فرص العمل للمرأة. ووفقا لدراسات الحالة التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة، يغطي النقل العام أكثر من ٧٠ في المائة من احتياجات المرأة إلى وسائل النقل[٩]. غير أن اقتران وجود قيود على التنقل لقوالب النمطية الجنسانية، ومواعيد الرحلات التي لا تستجيب لاحتياجات المرأة والتحرشات العامة (اللفظية أو الجسدية) قلص من إمكانية استفادتها من وسائل النقل. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم توحيد أجرة وسائل النقل أدى إلى ارتفاع تكاليفه في حالتي النساء (تزيد عما يدفعه الرجال بما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ في المائة) والفقراء الذين يعيشون في أطراف المدن حيث يضطرون إلى استخدام عدة وسائل نقل للوصول إلى وجهاتهم.

١٤ - ولا يفرض ارتفاع مستويات البطالة بين النساء مصاعب اقتصادية عليهن فحسب، بل فهو عادة ما يؤدي أيضا إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في صفوفهن. وتشمل العوامل الأخرى كبر حجم الأسر، وارتفاع نسبة النساء والأطفال، وانخفاض مستويات التعليم. ونتيجة لذلك، يؤثر انعدام الأمن الغذائي على ٦١ في المائة من الأسر في قطاع غزة و ٢٥ في المائة من الأسر في الضفة الغربية، مع ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها نساء مقارنة بمعدلات الأسر التي يعيلها رجال في كل من قطاع غزة (٦٨ و ٦٠ في المائة) والضفة الغربية (٢٧ و ٢٢ في المائة) على التوالي. ويعدّ السن عاملا مهما يؤثر على مستوى انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، حيث يقل احتمال عثور المسنات على عمل مقارنة بمن هن أصغر منهن سنا. وعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط سن النساء اللاتي تدرج في عداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ٦٢ سنة و ٥٦ سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي[١٠].

(٩) البنك الدولي ”نوع الجنس والنقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسات حالات من الضفة الغربية وغزة واليمن“ مجموعة مذكرات سريعة للمعارف والتعلم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد ٢١، آذار/مارس ٢٠١٠.

(١٠) الدراسة الاستقصائية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المذكورة في مساهمة من فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

١٥ - وما زال الوصول إلى التعليم والتدريب والأنشطة الترفيهية يؤدي دورا حاسما في تحقيق التمكين الاقتصادي والرفاه للمرأة. وتوضح البيانات المتاحة أنه في حين تتفاوت بشكل عام نوعية التعليم المتاح للمرأة، فإن وصولها إليه ومشاركتها فيه آخذان في الازدياد[١١]. وقد جاء ترتيب الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن المجموعة المتوسطة (٧٦ من بين ١٢٨) في مؤشر التنمية المتعلق بتوفير التعليم للجميع[١٢]، وتحسن معدل التحاق الفتيات وأداؤهن. وفي العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩، مثلت الفتيات ٤٧,٩ في المائة من مجموع عدد الطلاب في المدارس التي تديرها الأونروا في قطاع غزة و ٥٧,٥ في المائة في الضفة الغربية[١٣]. وكان نحو ٦٢ في المائة من مجموع المدرسين في التعليم الأساسي نساء[٣]. ومع ذلك، ما زال الصراع المستمر وانعدام الأمن والقيود المفروضة على التنقل، يشكل تحديات خطيرة تعوق إمكانية وصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب والأنشطة الترفيهية.

١٦ - وما زالت القوالب الجنسانية النمطية تعوق وصول المرأة إلى التعليم والتدريب وتؤثر على اختيار التعليم والدورات التدريبية، حيث يتركز عدد البنات والبنين في مجالات دراسية مختلفة. وساهمت المناهج، وخاصة في المدارس الثانوية، في تصوير أدوار نمطية للنساء وأخرى للرجال[٣]. ثم إن البنات يشجعهن والداهن على متابعة مسارات تعليم تتماشى مع أدوارهن المتوخاة في المستقبل كأمهات ومقدمات للرعاية[٣]. وكانت معدلات التسرب أعلى بين البنين في المرحلة الابتدائية (١,٣ في المائة، مقابل ٠,٥ في المائة للفتيات)، وأعلى بين الفتيات في المرحلة الثانوية (٣,٨ في المائة، مقابل ٣,٠ في المائة للبنين)[١١]. وما زالت هناك شواغل تثيرها الصلة القائمة بين معدلي تسرب الفتيات في التعليم الثانوي والزواج المبكر[٣].

١٧ - وما زالت الأمية تشكل عقبة خطيرة تحول دون تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. رغم أن نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) لا تبلغ سوى واحد في المائة، فإن معدلها بين البالغين يفوق كثيرا، كما أن ٧٥,٦ في المائة من مجموع البالغين الأميين نساء[١٤]. وكانت

(١١) الإسكوا، الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية: ٢٠٠٦-٢٠٠٩، (أيار/مايو ٢٠٠٩) (E/ESCWA/ECW/2009/Technical Paper.1).

(١٢) يوفر معهد التنمية الاقتصادية مقياسا مركبا للتقدم، يشمل الوصول والإنصاف والنوعية؛ انظر: اليونسكو، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع: الوصول إلى المهمشين، (أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد (٢٠١٠).

(١٣) الأونروا بالأرقام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(١٤) اليونسكو ٢٠١٠. موجز التعليم العالمي ٢٠١٠: مقارنة إحصائيات التعليم في أنحاء العالم، مونتريال، كندا، معهد اليونسكو للإحصاء. http://www.uis.unesco.org/template/pdf/ged/2010/GED_2010_EN.pdf.

معدلات الأمية بين أرباب الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي مرتفعة على نحو ملحوظ، إذ بلغت ٦٤ في المائة في الضفة الغربية و ٣٤ في المائة في قطاع غزة[١٠].

١٨ - وترتبط الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتباطا وثيقا بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال. وما زالت أنواع سوء التغذية الحادة والمزمنة تطرح مشاكل كبيرة، ولا سيما في قطاع غزة. ويمثل الإجهاد اللاحق للإصابة وغيره من الاضطرابات النفسية والسلوكية مسائل صحية ينبغي التصدي لها على سبيل الأولوية[١٥].

١٩ - وما زالت هناك شواغل كبيرة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل بسبب القيود المفروضة على التنقل وعدم كفاية الهياكل الأساسية. ولم يتمكن العديد من النساء الحوامل من الوصول إلى المراكز الصحية التابعة للأونروا في الوقت المناسب بسبب القيود المفروضة على التنقل[١٥]. ووفقا لما أورده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإن صعوبات الوصول إلى المرافق الطبية أكثر حدة بالنسبة للمرأة الريفية نظرا لكثرة نقاط التفتيش بين القرى وعدم وجود مستشفيات في المناطق الريفية (انظر A/HRC/13/68/Rev.1، الفقرة ١٠).

٢٠ - ونظرا لنقص أسرّة الولادة، والظروف غير الملائمة، وعدم ملاءمة الظروف والحيز المكاني في غرف الولادة، وعدم كفاية المرافق الأساسية، يجري صرف معظم النساء بعد ما يتراوح بين ساعة وساعتين من الولادة الطبيعية[٣]. وفي حين أن الأمم المتحدة ليست لديها آلية محددة للرصد بشأن مسألة ولادة النساء الفلسطينيات عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، لم تبلغ السلطة الفلسطينية وإسرائيل عن أي ولادات عند نقاط التفتيش منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (انظر A/HRC/13/68/Rev.1، الفقرة ٧٩).

٢١ - وقد أثرت الظروف السياسية والاقتصادية على صحة وتغذية النساء والفتيات، ولا سيما في قطاع غزة. وساهم انعدام الأمن الغذائي في نقص المغذيات الدقيقة وارتفاع مستويات فقر الدم بين الرضع والنساء الحوامل[١٦]. وفي المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج)، وصلت نسبة التقزم إلى ٣٨ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ شهور و ١٧ شهرا. ويعاني ٧,٨ في المائة من الفتيات اللاتي شملتهن الدراسة من سوء التغذية الحاد مقابل ٤,٨ في المائة من الفتيان؛ ويعاني ١٦,٧ في المائة من الفتيات مقابل ١٤,١ في المائة من

(١٥) يمكن استقاؤه من منظمة الصحة العالمية؛ الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، (الجمعية الثالثة والستين للصحة العالمية (A/63/INF.DOC./6)، (٢٠١٠).

(١٦) اليونيسيف (٢٠١٠) العمل الإنساني: استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٠: الأرض الفلسطينية المحتلة.

الفتيان من نقص حاد في الوزن[١٧] وزاد معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و ١٢ شهرا من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٩[١٨].

٢٢ - وتؤثر مشاكل الصحة النفسية على النساء كمقدمات للرعاية وكمريضات على حد سواء. وتتحمل المرأة العبء الأكبر للرعاية في الأسر التي بها أفراد مرضى عقليا. وتشكل النساء غالبية مقدمي الرعاية الصحية النفسية المهنيين، الذين غالبا ما يعملون في ظروف دون المستوى الملائم[٨]. ووردت تقارير تفيد بأن نحو ٣٠ في المائة من الأطفال الذين جرى فرزهم في مدارس الأونروا يعانون من مشاكل الصحة العقلية[١٨] (انظر A/HRC/12/48) وأكد العديد من التقارير أن الفقر والقيود على التنقل جعلت النساء غير قادرات على رعاية أطفالهن وأقاربهن، مما يؤدي إلى القلق ونوبات الذعر، واضطرابات أنماط النوم والأكل، والاكتئاب[١٩] (انظر A/HRC/12/48، فقرة ١٢٨٠).

٢٣ - وما زالت المرأة الفلسطينية تتعرض لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك ما يتصل فيها باستمرار الاحتلال الإسرائيلي والتوترات بين الفصائل، فضلا عن العنف العائلي، وما يسمى القتل ''من أجل الشرف'' والاتجار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت امرأة واحدة من أصل ما مجموعه ٦٨ فلسطينيا قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية والمستوطنين، وأصيبت ٩٠ امرأة بجروح من بين ٢١٥ مصابا[٢٠]. ويعد الخوف من العنف الإسرائيلي، ومن النزاع بين الفصائل الفلسطينية، مصدرا يوميا للتوتر وانعدام الأمن لجميع السكان[٢١].

٢٤ - وما زالت البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة شحيحة. وتتردد النساء والفتيات في اللجوء إلى منظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان، والشرطة والمحاكم لعدد من الأسباب،

---

(١٧) ''الدراسة الاستقصائية بشأن الأمن الغذائي والتغذية في المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج)''، الدراسة الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية المشتركة بين الأونروا واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

(١٨) وزارة الصحة. نظام مراقبة التغذية، (٢٠٠٩).

(١٩) انظر أيضا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التعبير عن احتياجات النساء والرجال في غزة: إلى ما بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية التي دامت ٢٣ يوما (٢٠٠٩).

(٢٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حماية قاعدة بيانات المدنيين. ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، المذكورة في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الفلسطيني (انظر الحاشية ٦).

من بينها عدم العلم بتوافر آليات المساعدة ووصمة العار القوية التي تلحق بمن يبلغ عن تعرضه للاعتداء. ووفقا لما أوردته المنظمات غير الحكومية، أكدت بيانات عيادة الطب الشرعي حدوث ٤٩٩ حالة اغتصاب؛ وقتلت ١٣ امرأة في ما يسمى جرائم القتل ''من أجل الشرف'' في عام ٢٠٠٩ (تسع في الضفة الغربية وأربع في غزة)؛ وغادرت ١٢٦ امرأة منازلهن بسبب التحرش الجنسي أو الاغتصاب أو الاعتداء الجسدي من قبل أحد أفراد العائلة[٢٢].

٢٥ - ويشكل الإطار القانوني الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين[٢١]. فرغم أن القانون الأساسي الفلسطيني، هو المصدر الرئيسي للتشريع، حيث إنه ينص على أن الفلسطينيين متساوون أمام القانون والقضاء دون تمييز على أساس الجنس[٢٣]، ما زال هذا التمييز مكرسا في القوانين المنظمة لطائفة من المجالات، بما فيها قانون العقوبات والقوانين المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. وعلى سبيل المثال، ينص القانون في الضفة الغربية على عقوبة مخففة فيما يتعلق بجريمة ترتكب في ''حالة من الغضب الشديد''[٢٤]. وتُسقط القوانين المعمول بها في كل من الضفة الغربية[٢٥] وقطاع غزة[٢٦] كل مسؤولية جنائية عن مرتكب جريمة الاغتصاب إذا ما عقد الزواج على ضحيته. ولا يتناول أي من القوانين القائمة حالات الاغتصاب المرتكب في إطار العلاقة الزوجية[٢١]. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أوجه الضعف في النظم القضائية إلى زيادة الاحتكام إلى قواعد القانون العرفي، وهو ما يتم أحيانا على حساب حقوق المرأة[٢١].

٢٦ - وقد تم وضع مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، لكنه لم يصدر بعد في صيغته النهائية. ويعزز المشروع الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية المرأة من العنف، ويشجع أيضا على رفع مستوى الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية للنساء ضحايا

---

(٢٢) الأعداد والأرقام التي قدمها تحالف منتدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في حلقة عمل عن العنف ضد المرأة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ المذكورة في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢٣) المادة ٩ من القانون الأساسي المعدل (الصادر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣)، الذي نشر في الجريدة الرسمية الفلسطينية، العدد الخاص ٢، (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣).

(٢٤) المادة ٩٨ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ (١٩٦٠)، المذكورة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الفلسطيني.

(٢٥) المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ (١٩٦٠)، المذكورة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الفلسطيني.

(٢٦) المادة ٢٩١ من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ (١٩٣٦).

العنف. وفي مجال إنفاذ القانون، طلبت الحكومة الفلسطينية في شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى الرئيس القيام بتعليق الأحكام القانونية المتعلقة بجرائم ''الشرف''[٣].

٢٧ - وهناك تأييد متزايد بين صفوف الفلسطينيين لدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وكشفت دراسة استقصائية أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المواقف الفلسطينية من قضايا حقوق المرأة تبرهن على دعم قوي لإعادة النظر في المنظومة القانونية من أجل تمكين المرأة من المساواة: حيث أن ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من المجيبين على الاستبيان ذكروا أن المرأة ينبغي أن تكون متساوية مع الرجل أمام المحاكم والقانون، وفي البيت والعمل[٢٧]. واستنادا إلى دراسة مشتركة بين اليونسكو ومركز المرأة الفلسطينية للبحوث والوثائق التابع للمجلس التشريعي الفلسطيني، يعترف الممثلون السياسيون الفلسطينيون تدريجيا بمسؤوليتهم عن قضايا المساواة بين الجنسين وقد بدأوا في اتخاذ إجراءات من أجل النهوض بالمرأة[٢٨]. وعلاوة على ذلك، ناقشت مبادرة إقليمية مشتركة بين الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان ومصر، والمنظمات غير الحكومية في شباط/فبراير ٢٠١٠ التعديلات على قانون الأحوال الشخصية (المرتبطة بسن الزواج، وحضانة الأطفال، والوضع القانوني للمرأة، والتشارك في ميزانية الأسرة، والطلاق)[٣].

٢٨ - وتشارك المرأة الفلسطينية في الدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية. وفي عام ٢٠٠٩، شكلت النساء ٢٠ في المائة من وزراء السلطة الفلسطينية[٢٩]. وشاركن مشاركة غير رسمية في الأحزاب السياسية، اتسمت بالأهمية، على الأقل من حيث وضوح الرؤية والفعالية، إن لم يكن من حيث العدد. وبسبب الانقسام بين الفصائل الفلسطينية وتجميد المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦، تراجعت الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بشكل كبير، بما في ذلك ما يتعلق بدور المرأة النشط في مجال بناء السلام والتفاوض. وتضطلع النساء بأدوار قيادية في السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع، غير أنهن غالبا

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، التصور الفلسطيني للوضع الأمني الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٢٨) اليونسكو/مركز المرأة الفلسطينية للبحوث والوثائق، تقرير وصفي للدراسة الاستقصائية الرئيسية المتعلقة بالمعارف والتصورات والممارسات لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يخص النوع الجنساني، (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، المذكور في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢٩) مساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا التقرير.

ما يستبعدن من الاجتماعات الاستراتيجية وعمليات صنع القرار، وقد غبن عن عملية المصالحة السياسية الداخلية[٣٠]، و لم يشاركن في مفاوضات الوضع الدائم[٣١].

٢٩ - وقد كان حجر الزاوية للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني هو العمل التطوعي متعدد الأوجه الذي قامت به الجمعيات النسائية، التي لم تنتظم لتعزيز السلام والتغيير السياسي، فحسب بل وكذلك لتنفيذ مشاريع عملية موجهة لدعم المجتمعات المحلية لتلبية احتياجاتها اليومية. وقد أنجزت هذه الجمعيات أعمالا مختلفة تشمل إنشاء مدارس الحضانة ورياض الأطفال في محاولة لتسهيل إدماج المرأة في المجال العام، وتحسين ممارسات الأبوة والأمومة ورعاية الأطفال؛ وتقديم المشورة القانونية؛ وتحدي الافتراضات الذكورية حول قدرات وحقوق المرأة بوسائل منها القيام بحملات للتوعية الشعبية وتنظيم مظاهرات احتجاجية وبناء شراكات استراتيجية مع النساء الإسرائيليات المنخرطات في حركة مناصرة السلام[٣٢]. ووفقا للبيانات التي أتاحتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ناهز تمثيل المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار، كمجالس أمناء ومجالس إدارة المنظمات غير الحكومية، نسبة ٣٠ في المائة.

٣٠ - ووفقا للمعلومات التي أتاحتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، احتجزت إسرائيل ٣٤ امرأة في مراكز الاحتجاز والسجون، حيث وردت تقارير بأنهن يحرمن من تلقي العلاج الطبي (انظر A/65/35، الفقرة ٣٥). وحتى حدود آب/أغسطس ٢٠١٠، كانت هناك ٢٣ امرأة فلسطينية في السجون الفلسطينية في الضفة الغربية حيث لا تتاح فرص تلبية الاحتياجات المادية الأساسية واحترام سيادة القانون[٣٣]. وتتعدد الآثار الناتجة عن الاحتجاز، باعتبار الاختلاف بين أدوار ومسؤوليات النساء والرجال عندما

(٣٠) الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أهمية المرأة في السلام: الأيام المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، دراسة مشتركة عن هذا الموضوع.

(٣١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع المرأة العربية: وسائل تعزيز دور المرأة في تسوية النزاعات وبناء السلام، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

(٣٢) انظر: Manal A. Jamal, 'Gender and Human Security: Palestine Revisited', Working Paper Series No. 08-09, Dubai School of Government. انظر: Cynthia Cockburn (2007) 'From Where We Stand War, Women's Activism and Feminist Analysis', London: Zed Books، المذكور في منشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة للمستقبل (٢٠١٠).

(٣٣) مشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ''حماية السجينات الفلسطينيات والمحتجزات في السجون الفلسطينية''، المذكور في مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

يتعرض أفراد الأسرة للسجن. فالمرأة تتحمل مسؤولية الحفاظ على الأسرة وتنشئة الأطفال عندما يتم احتجاز أفراد الأسرة الذكور[٣٤].

ثالثا – تقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية

٣١ – لا تزال البيئة العامة المتمثلة في الاحتلال والصراع والقيود المفروضة على التنقل والعنف هي المسائل الشاملة التي تتخلل كل جوانب حياة المرأة الفلسطينية. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لا تزال الاحتياجات الإنسانية العامة في أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة احتياجات كبيرة. وتؤثر القيود المفروضة على حركة النساء على حصولهن على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاجتماعية والاقتصادية وقدرتهن على المشاركة في عمليات صنع القرار، وكذلك فيما تقدمنه من رعاية وما تقمن به من أعمال منزلية.

٣٢ – ويتعين أن ينظر في هذه الشروط في ضوء المساعدة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة للنساء الفلسطينيات. ويحدد الفرع الثالث ستة مجالات رئيسية هي: التعليم والتدريب، والصحة، والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش، والعنف ضد المرأة، والسلطة وصنع القرار، والترتيبات المؤسسية.

ألف – التعليم والتدريب

٣٣ – واصلت أجهزة الأمم المتحدة اتخاذ وتنفيذ مجموعة من المبادرات لتحسين حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والأنشطة الترفيهية. وشملت هذه المبادرات توفير المنح الدراسية الجامعية والتعليم والتدريب المهنيين لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد والقوى العاملة. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، استفادت ٥٣٣ طالبة، من خلال إدارة التعليم في الأونروا، من التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في مركز رام الله لتدريب المرأة، كما استفادت من ذلك ٣٥٧ امرأة في قطاع غزة. وقامت الأونروا بدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والقيم العالمية لحقوق الإنسان من خلال مناهج حقوق الإنسان المقررة للصفوف الدراسية من الأول إلى التاسع. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خدمات تعليمية في مراكز المرأة التي ينشطها المجتمع المدني في المناطق النائية من الضفة الغربية، كما فتحت فصولا لمحو الأمية ونظمت دورات للتدريب على استعمال الحاسوب ودورات لتعلم اللغة الإنكليزية في العوجا وفصايل في وادي الأردن لفائدة ١٠٠ فتاة وامرأة.

(٣٤) جامعة بيرزيت معهد دراسات المرأة، آثار القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل والعنف في العلاقات بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني: ٢٠٠٠-٢٠٠٧، المذكور في منشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩/١٠: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة للمستقبل (٢٠١٠).

٣٤ - ودعمت اليونيسيف، لفائدة ٠٠٠ ٤ طالبة، التعليم القائم على المهارات الحياتية كمهارات إدارة الأزمات ومهارات العمل الجماعي، كما نظمت أنشطة ترفيهية لفائدة ٣٠٠ مدرسة من المدارس المنخفضة الأداء، استفادت منها أكثر من ٠٠٠ ١١ طالبة في الصفوف من الثاني إلى السادس. وقدمت ١٠٠ من مراكز اليونيسيف للمراهقين أنشطة تعليمية وترفيهية لأكثر من ٠٠٠ ٢٠ شابة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ما مجموعه ٩٣١ ١٢ امرأة من خدمات مشروع الأنروا للفضاءات الاجتماعية والترفيهية للنساء والفتيات، في قطاع غزة، حيث شاركن في منتديات للمناقشة، وفصول في مجالات مثل الأنشطة الفنية والرياضية وأنشطة بناء المهارات، بما في ذلك دروس في استعمال الحاسوب ومحو الأمية. وتدير الأونروا برنامج الدورة الرابعة للألعاب الصيفية، وتنظم أنشطة رياضية وفنية لأكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ طفل في قطاع غزة، مما يزيد الوعي داخل المجتمع بأهمية ممارسة الفتيات للرياضة البدنية، وتوفر لهن الفضاءات اللازمة لذلك (كالمسابح)، التي لا يستطعن عادة الوصول إليها[٣]. وفي مناسبتين، هاجم رجال مسلحون وملثمون مرافق دورة الألعاب الصيفية، ولكن الأونروا عملت على ضمان استمرار الألعاب بنجاح.

باء - الصحة

٣٥ - ما زالت الأونروا هي الموفر الأساسي للرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين، وواصلت تعزيز نهج دورة الحياة الشامل لتقديم الرعاية الصحية مع التركيز الشديد على الرعاية الصحية الأولية والوقاية. ودعم عدد من أجهزة الأمم المتحدة تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية في مجال الصحة الإنجابية.

٣٦ - وبناء على مشروع تجريبي يهدف إلى تحسين نوعية صحة الأم والوليد في مستشفيين في قطاع غزة في عام ٢٠١٠، قامت منظمة الصحة العالمية بتوسيع نطاق أنشطة المشروع لتشمل ستة مستشفيات أخرى في قطاع غزة. وقد استفادت حوالي ٠٠٠ ٢٤ أم من أنشطة المشروع منذ بدء مرحلته التجريبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويمكن المشروع من زيادة مدة بقاء الأم في المستشفى من ساعة واحدة إلى ست ساعات. وأجريت فحوص طبية للأمهات والولدان، وتم تشجيع بدء الرضاعة الطبيعية مبكرا، كما قدمت معلومات أساسية عن التوعية الصحية المتعلقة بكل من الأم والوليد.

٣٧ - وفيما يتعلق بالخدمات المباشرة، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إمدادات من المغذيات الدقيقة لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ امرأة حامل و ٠٠٠ ٥٥ طفل. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) مساعدات غذائية إلى ٨٣٨ ٧ امرأة حاملا ومرضعا. وقدمت خدمات الرعاية الصحية

للاجئين في ٢٠ مركزا للرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء قطاع غزة. إضافة إلى ذلك قدمت الوكالة خدمات في مجال تنظيم الأسرة لحوالي ١٤١ ٢٣ زبونا.

٣٨ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تحسين البنية التحتية والعمل الذي يضطلع به مقدمو رعاية الأمهات وتطوير مهاراتهم، وذلك بالتعاون المباشر مع وزارة الصحة. وبدعم من اليونيسيف، وضعت الوزارة كتيبا عن الصحة الإنجابية وقامت بتجهيز ست وحدات لحديثي الولادة تستهدف ١٠ ٠٠٠ طفل حديث الولادة ممن تتسم حالاتهم بالخطورة الشديدة[٣]. وقد تم تدريب مرشدات صحيات على المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة، فضلا عن ممارسة الرضاعة الطبيعية وبروتوكولات التغذية لمواجهة حالات سوء التغذية الحادة والوخيمة. وتم الاضطلاع أيضا بأنشطة لإذكاء وعي المرأة بسرطان الثدي والترويج للفحص الذاتي. وفي الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، تم فحص أكثر من ٦ ٠٠٠ امرأة للكشف عن الإصابة بسرطان الثدي. وفي ذات السياق، أنتجت منظمة الصحة العالمية أول فيلم رسوم متحركة فلسطيني ثلاثي الأبعاد مستوحى من قصة حقيقية لصاحبتها فاطنة إحدى الناجيات من سرطان الثدي. وعقدت أكثر من ٢٠٠ دورة تدريبية لأكثر من ٣ ٠٠٠ طبيب وممرضة (ثلاثة أرباعهم نساء). وبغية كسر العزلة المهنية للعاملين في قطاع الصحة في قطاع غزة، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لتدريب الأطباء والممرضات على الممارسات الحديثة في مجال تقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة بالتعاون مع مستشفى المقاصد في القدس الشرقية. وبالتعاون مع مديرية المستشفيات، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريبا على بروتوكولات رعاية حالات الولادة الطارئة لجميع العاملين في مجال التوليد في وزارة الصحة بالضفة الغربية، وفي قسمين من أقسام الولادة بغزة (انظر A/65/77-E/2010/56، الفقرة ٣٧). واستمر الصندوق أيضا في توفير المعدات والأدوية والمستلزمات للجماعات المعزولة.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمجالات الصحية الأخرى، قدم الصندوق الخدمات السريرية، والنفسية والتثقيف الصحي لـ ٣٠ ٠٠٠ امرأة في المناطق الأكثر حرمانا في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تقديم الدعم لأربعة من مراكز صحة المرأة. ويشمل برنامج الأونروا للصحة النفسية المجتمعية في الضفة الغربية تقديم المشورة للجماعات والأفراد والأقران. وقد شارك ما مجموعه ٣٧ ٦٦٨ مستفيدا (٧١ في المائة منهم نساء وفتيات) في الأنشطة الجماعية وحصل ١٠٩ ٦١٢ مستفيدا (٦١ في المائة منهم نساء وفتيات) على مشورة فردية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقدمت اليونيسيف الدعم النفسي لأكثر من ١٦ ٠٠٠ سيدة و ١٠ ٠٠٠ فتاة. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله المتعلق

بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش

٤٠ - يتم التركيز في المساعدات التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة على تغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية، وخلق فرص العمل، وتعزيز إمكانية حصول المرأة على فرص إقامة المشاريع، لا سيما في المناطق الريفية وفي الزراعة. وتركز الأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة على الأسر المعيشية التي تعولها امرأة أو ليس لها عائل. وتشكل الأسر المعيشية التي تعولها امرأة حوالى ٥٠ في المائة من المستفيدين من برنامج ''توزيع الأغذية في الحالات الاجتماعية الصعبة'' التابع لبرنامج الأغذية العالمي. إضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مواد غذائية تكميلية يومية إلى ٣١٢ ٦٣ طالبا في الضفة الغربية و ٤٥٤ ٩٢ طالبا في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، عمل البرنامج مع مراكز المرأة التي تعد وجبات مدرسية خفيفة مقابل مبالغ نقدية وسلال الأطعمة التي يقدمها البرنامج.

٤١ - واستخدمت الأونروا، باعتبارها واحدة من أكبر أرباب العمل في المنطقة، أكثر من ١٠ ٠٠٠ موظف في العمليات التي تقوم بها في جميع أنحاء قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، كان ٣٥ في المائة من جميع المستفيدين من برنامج ''إيجاد فرص العمل في حالات الطوارئ''، التابع للأونروا من النساء، اللاتي تم تدريبهن علي التطريز، وإعادة التدوير، وإنتاج العسل، وتم توظيفهن كعمالة ماهرة وغير ماهرة. ونفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالاشتراك مع وزارة التعليم والتعليم العالي المرحلة الثانية من مشروع المقصف المدرسي الذي تتولاه نساء الحي والذي يقدم وجبات مدرسية خفيفة وصحية. وقد استهدف المشروع ٢٣٠ مدرسة وشاركت فيه ٢٨ جمعية نسائية في ١٢ منطقة. ويسلط البرنامج الضوء على المساهمة الاقتصادية للمرأة وعلى مراكز المرأة، مع تحسين صحة أطفال المدارس في الوقت نفسه.

٤٢ - وبغية تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، تم توجيه الدعم أيضا نحو مباشرة المرأة للأعمال الحرة وحصولها على القروض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت إدارة التمويل البالغ الصغر والمشاريع الصغيرة في الأونروا في قطاع غزة بتوزيع ١٢٦ ١ قرضا على أصحاب المشاريع من النساء (من أصل ما مجموعه ٠٨٠ ٣ قرضا). وحصلت النساء على قروض أكثر من الرجال في القطاعين الزراعي والصناعي، وشكلن أكثر من ثلث المشاركين (٥٨٥ من أصل ٦٠٩ ١) في التدريب على المشاريع الصغيرة. وقدمت الوكالة أيضا ١٢ منحة لعدد من النساء لتمكينهن من إقامة مشاريع مدرة للدخل.

٤٣ - وقد أطلق البرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٣٥] استراتيجية للمساواة بين الجنسين في فرص العمل. وتم اتخاذ سلسلة من التدابير، من بينها إجراء ثلاثة تقييمات للاحتياجات المتعلقة بمراكز التعليم المهني والتعاونيات النسائية، وتدريب ٢٧ من القيادات النسائية و ١٥من المدربين المعتمدين لمراقبة الشؤون الجنسانية. وعقدت حلقة عمل تدريبية بشأن ''المنظور الجنساني ومعايير العمل الدولية'' تم التركيز خلالها على المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

٤٤ - ويتناول عدد من البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير دور المرأة الفلسطينية في قطاع الزراعة على وجه التحديد. وعلى سبيل المثال، ركزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تعزيز زراعة الفاكهة والخضروات، وتحسين إدارة المياه وإدرار الدخل للأسر المعيشية التي تعولها امرأة. وتم تعزيز مهارات كسب العيش لدى الشباب من خلال تطبيق مشروع لتدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة تابع لمنظمة الأغذية والزراعة في ٢٦ مدرسة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، استفاد منه ١ ٢٠٠ من الفتيات والفتيان على حد سواء عن طريق تعليمهم المهارات الزراعية والمعيشية. وأسدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المشورة التجارية والتدريب للمرأة الريفية لتمكينها من إدارة مشاريعها الصغيرة الخاصة المدرة للدخل على نحو أفضل.

دال - العنف ضد المرأة

٤٥ - بمساعدة من هيئات الأمم المتحدة، تم تدريب ٥٠ أخصائيا اجتماعيا يعملون في وزارة الشؤون الاجتماعية على سبل مكافحة العنف ضد المرأة، وتم تحديث خط اتصال للمساعدة كان موجودا من قبل، وأنشئ تحالف للمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان (تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة في قطاع غزة). بالإضافة إلى ذلك تم تدريب موظفي المجلس التشريعي الفلسطيني على جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتحليلها.

٤٦ - وترتب على عقد مؤتمر حول ما يسمى جرائم ''الشرف'' نظمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٠، إنشاء فرقة عمل تتألف من ممثلين عن

(٣٥) ووضع كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة العمل الدولية البرنامج المشترك ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة'' التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ''Occupied Territory''. وما لم يرد خلاف ذلك في سياق هذا التقرير، تكون إشارة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى هذا البرنامج.

السلطة الفلسطينية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف فرقة العمل إلى التصدي لهذه المسألة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي إطار الحملة العالمية المعنونة ''ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس''، وفي إطار حملة الأمين العام المعنونة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المهرجان الثاني لمكافحة العنف ضد المرأة في رام الله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي حضره أكثر من ٨٠٠ شخص ودعمته ١٠ وكالات من وكالات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نظم صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الحملة المشتركة المعنونة ''النساء والرجال هما عنصرا الأمة: معا للقضاء على العنف ضد المرأة'' في قطاع غزة، والتي تضمنت مهرجانا، وبرامج إذاعية، ولوحة جدارية، وتخصيص يوم دراسي.

٤٧ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة للناجين، استمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم مركز المحور في بيت لحم، وهو كيان لتقديم الخدمات المتعددة الأغراض بغرض التصدي للعنف ضد المرأة بطريقة شاملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إيواء ما مجموعه ٩٣ امرأة يشكلن حالات لنساء ''معرضات للخطر''، ونساء ناجيات من العنف المترلي إلى جانب ١٧ طفلا، وتلقوا المشورة النفسية والقانونية والاجتماعية، والصحية والمهنية، والاجتماعية - التعليمية. واستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم الدعم النفسي والتوعية من خلال أخصائيين اجتماعيين مدربين في بلدات نابلس وجنين وأريحا (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠).

٤٨ - واستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ مشروع في خمس مناطق مختارة من الضفة الغربية لتعزيز قدرات ٢٠ موظفا في وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال العنف ضد المرأة. وفي مبادرة منفصلة في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتدريب ١٢٠ امرأة ريفية على موضوعات من قبيل المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس ليقمن بعد ذلك بتيسير عقد ١ ٤٠٠ جلسة للتوعية الإقليمية. ونظمت الأونروا تدريبا على التصدي للعنف القائم على نوع الجنس لموظفي مراكز البرامج النسائية، وقامت بتوعية ٣٦٠ معلما بشأن الزواج المبكر، وأجرت مناقشات منفصلة لمجموعات من النساء والفتيات والرجال والأسر في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ شارك فيها ١ ٠٠٠ شخص. وتناولت حلقة عمل حول موضوع ''مجموعة الممارسات المتعلقة بوضع نظم لإحالة النساء ضحايا العنف'' أمثلة عن أفضل الممارسات في هذا المجال.

٤٩ - أصدر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بدعم من منظمة سوا الفلسطينية غير الحكومية، تقريرا معنونا ''الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات وإجبارهن على ممارسة الرذيلة: أشكال من العبودية المعاصرة''، ليكون أول تقرير من نوعه يعنى بموضوع الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات وإجبارهن على ممارسة الرذيلة.

هاء - السلطة وصنع القرار

٥٠ - أتاحت الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الفرصة لتسليط الضوء على أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار. وأكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على أهمية مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وجهود صنع السلام وحفظ السلام و بناء السلام، وذلك في مقال نشر في عدد من الصحف الإسرائيلية والفلسطينية، وألقى خطابا بهذا المعنى أمام لجنة تابعة للكنيست الإسرائيلي. وضمن فعاليات اليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي عقد في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اجتمع ممثلون عن مكتب المنسق الخاص، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع عدد من نشطاء السلام من النساء في قطاع غزة لمناقشة شواغل المرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن في سياق النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وحدد المشاركون أربع أولويات رئيسية للمرأة الفلسطينية هي: دعم المشاركة السياسية للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التصدي لزيادة معدلات العنف المنزلي ولجميع أشكال العنف ضد المرأة، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وإذكاء الوعي بالآثار الإنسانية للاحتلال والحصار المفروض على النساء والفتيات[٣٦]. وقد أبلغت نتائج ذلك اليوم المفتوح إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥١ - بدعم من حكومة إسبانيا، استضاف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة الدولية للمرأة المعنية بتحقيق سلام عادل ومستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مؤتمرا للنهوض بممارسة المرأة لدور قيادي من أجل تحقيق سلام مستدام في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وعلى مستوى العالم، وذلك يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في مدريد.

٥٢ - وفرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التدريب لوزارة شؤون المرأة على كيفية وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأطلقت منشورها الرئيسي الذي يصدر كل سنتين بعنوان ''وضع المرأة العربية - سبل تعزيز دور المرأة في حل

(٣٦) الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الحاشية ٣٠).

التراعات وبناء السلام''، والذي تناول وضع المرأة الفلسطينية وتغيير الأدوار التقليدية للجنسين مع اضطلاع النساء بمسؤوليات جديدة داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

٥٣ - ولتعزيز التنمية المؤسسية في مجال حقوق المرأة، شارك أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني في ورشتي عمل نظمتها الإسكوا وغيرها من الشركاء بشأن دور أعضاء البرلمان في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واو - الترتيبات المؤسسية

٥٤ - اتخذت السلطة الفلسطينية وبعض كيانات الأمم المتحدة عدة مبادرات لدعم التنمية المؤسسية. وتشمل تلك المبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج الشاملة لعدة قطاعات أو التي تركز على قطاعات محددة في مجالات الزراعة، والعدل، والثقافة، والمساعدة الإنسانية. وركزت الأنشطة على بناء القدرات، وإذكاء الوعي، وتتبع كيفية استخدام الموارد.

٥٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أقر مجلس الوزراء الفلسطيني استراتيجية جنسانية وطنية شاملة لعدة قطاعات في إطار خطة التنمية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتركز الاستراتيجية الجنسانية، التي وضعتها وزارة شؤون المرأة، على الثغرات والتحديات في جميع القطاعات، وتقترح اتخاذ خطوات من خلال عمل جماعي تشارك فيه مختلف الوزارات في السلطة الفلسطينية والمنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني.

٥٦ - وقد ساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وزارة شؤون المرأة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية في وضع الاستراتيجية الجنسانية الوطنية وخطة العمل، كما ساعدت في وضع مؤشرات جنسانية وطنية تتصل بمجالات السياسات ذات الأولوية في الاستراتيجية.

٥٧ - ففي قطاع الزراعة، ساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وزارة شؤون المرأة ووزارة الزراعة على إجراء تحليل جنساني لاستراتيجية قطاع الزراعة، في إطار خطة التنمية الفلسطينية. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة العمل بنشاط مع وزارة الزراعة ووزارة شؤون المرأة، من أجل تعزيز تلبية احتياجات المرأة في مجال الزراعة، وقامت بإشراك أصحاب المصلحة في نشر الممارسات الجيدة.

٥٨ - ودعمت كيانات الأمم المتحدة السلطات الفلسطينية في تعزيز القدرات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بإدارة منتدى ضم وزارات في السلطة الفلسطينية وكيانات تابعة للأمم المتحدة

ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة العدالة بين الجنسين، وتعزيز الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتشريعات ذات الصلة التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة. وشاركت وزارات شؤون المرأة والعمل في ورشة عمل تدريبية نظمتها الإسكوا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط وبرامج وزارة العمل. وشاركت وزارة شؤون المرأة في اجتماع لفريق خبراء بشأن تنقيح المبادئ التوجيهية لزيادة فعالية الأجهزة الوطنية للمرأة في منطقة عمل الإسكوا.

٥٩ - وفي مجال الثقافة، نظمت وزارة شؤون المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع الشركاء الإنمائيين في برنامج ''الثقافة والتنمية'' التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حلقة عمل بعنوان ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني والثقافة'' لتدريب موظفين من عدة وزارات على المفاهيم المتعلقة بالثقافة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وطرق استخدام مثل هذه المفاهيم في وضع سياسات ثقافية تراعي المنظور الجنساني.

٦٠ - وبغية تتبع كيفية استخدام الموارد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم لعملية وضع معيار جنساني - ليكون أداة لقياس إن كان تصميم مشروع إنساني بعينه حقق المساواة بين الجنسين أو عززها أم لا - في إطار عملية النداء الموحد لعام ٢٠١١. ومن خلال هذه العملية، تلقت جميع مجموعات الاستجابة الإنسانية توجيهات محددة بشأن كيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل القطاعات. وتشير البيانات الأولية إلى أنه بالمقارنة مع خط الأساس في عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٠، حدثت زيادة ملحوظة في المشاريع التي تراعي المنظور الجنساني في عملية النداء الموحد لعام ٢٠١١. وتحت إشراف مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، عقدت عدة اجتماعات مع أعضاء في الجهات المانحة لضمان تنسيق فعالية مساعدات التنمية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، اتخذت بعض كيانات الأمم المتحدة بالاشتراك مع الوزارات ذات الصلة مبادرات من شأنها السماح بتتبع عمليات تخصيص موارد داخلية وخارجية لأولويات المساواة بين الجنسين واحتياجات المرأة على الصعيد المحلي.

٦١ - وتبذل أيضا جهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة. وقامت الأونروا ''بفضل خطة العمل الجنسانية'' بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مجال من المجالات البرنامجية للوكالة. وفي عام ٢٠١٠، وضعت

الوكالة نهجا جديدا لتصميم وتطوير وتحديد أماكن المرافق المجتمعية والعامة في قطاع غزة التي تراعي الأبعاد الجنسانية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع الإنساني يشكل تحديا بصفة عامة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ورغم حدوث تحسن في مجال تعليم المرأة، ثمة دلائل إيجابية قليلة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمرأة. وقد حد استمرار الإغلاق ونقاط التفتيش وحواجز الطرق من حصول النساء والفتيات الفلسطينيات على خدمات الرعاية الصحية والعمل وغيرها من الفرص. وينبغي أن يتواصل ما بدأ مؤخرا من تخفيف للقيود المفروضة على التنقل.

٦٣ – واستمرت الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ودائم عن طريق التفاوض في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عن طريق المفاوضات المباشرة. وقد ألقت الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الضوء على ضرورة بذل جهود أكثر انتظاما من قبل جميع الأطراف لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مبادرات حل النزاع وبناء السلام في المنطقة، بما في ذلك مفاوضات الوضع الدائم.

٦٤ – وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة للنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين، لا سيما في مجالات مثل التعليم والصحة والعمل. وينبغي بذل جهود خاصة لدعم جميع جوانب خطة التنمية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بما في ذلك استراتيجيتها الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار على جميع الصعد، بما في ذلك في المجالين السياسي والاقتصادي.

٦٥ – ومن أجل دعم التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء والفتيات ودعم رفاههن، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام واستمرار الدعم لتحسين فرص حصولهن على التعليم الجيد والتدريب مما يترجم إلى فرص عمل. ومطلوب تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للسلوكيات النمطية التي تؤثر على الخيارات التعليمية والتدريبية، بطرق عدة منها تنقيح المناهج الدراسية والكتب المدرسية، ومن خلال الجهود التي ترمي إلى مكافحة الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والتي يمكن أن تسهم في تسرب الفتيات من المدرسة.

٦٦ - وعند دعم عمل المرأة، ينبغي الحرص على التأكد من أن برامج ومشاريع تقديم المساعدة لا تكرس التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين، مما يحد من فرص عمل النساء والرجال على حد سواء. ويلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية، لا سيما الشابات، في القوى العاملة. وينبغي عدم التركيز في المساعدات التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة على توسيع مشاركة المرأة في القوى العاملة بالقطاعات غير التقليدية فحسب، بل ومساعدتها أيضا على الاستفادة بشكل أفضل من فوائد وأرباح أنشطتهن الاقتصادية بالكامل. ويحتاج موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة، إلى إشراكها في جميع الأنشطة التي تدخل في توصيل السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائي لتمكينها من تجاوز السوق المحلية والخروج إلى الأسواق الوطنية والدولية. ويحتاج شركاء الأمم المتحدة إلى التصدي بانتظام للاختناقات التي تحول دون تقدم المرأة في هذه المجالات، بما في ذلك عدم إمكانية حصول المرأة على الموارد الإنتاجية والفرص؛ وفرصها المحدودة في الحصول على نقل فعال للسلع، ونقص القدرات الناجم عن فرص التعليم والتدريب المحدودة.

٦٧ - وبغية تيسير انتقال المرأة الفلسطينية لأسباب شخصية أو تتعلق بالعمل، ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لزيادة فرص وصولها إلى وسائل النقل المأمونة وبأسعار معقولة، بما في ذلك وسائل النقل العام التي تصل إلى المناطق شبه الحضرية والريفية. ويمكن إعادة النظر في نظام النقل العام وتحليله للتأكد من أن مواعيده ومساراته تدعم احتياجات المرأة والرجل على حد سواء.

٦٨ - وما زال الأمن الغذائي يشكل أولوية عالية. ويسهم حصول كل من المرأة والرجل على فرص العمل غالبا في نجاح استراتيجيات التصدي لانعدام الأمن الغذائي. ومن ثم هناك حاجة لاتخاذ تدابير قوية وشاملة، من بينها شبكات الأمان، والعمالة و/أو غير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل لكفالة الحصول على أغذية سليمة وكافية ومغذية وبأسعار معقولة، وزيادة فرص حصول صغار المزارعين من النساء على الوسائل التكنولوجية والقروض ووصولهن إلى الأسواق.

٦٩ - ومطلوب تعزيز الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. وإضافة إلى وضع أحكام لإدانة الجناة ومعاقبتهم، ينبغي أن توفر الأطر القانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة الدعم للضحايا/الناجيات، والتدابير الوقائية والتدريب للمسؤولين المعنيين. ويتطلب إنهاء الإفلات من العقاب عن حالات استخدام العنف ضد المرأة توعية وتدريب موظفي إنفاذ القانون، واتخاذ إجراءات وتدابير تراعي المنظور الجنساني. وينبغي للسلطات الفلسطينية وكيانات الأمم المتحدة أن تتعاون من أجل

تقديم الدعم والخدمات للنساء والفتيات الضحايا والناجيات من العنف. وينبغي مواءمة الإطار القانوني مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ تدابير لتنفيذه على نحو فعال.

٧٠ - وقد اتخذت السلطة الفلسطينية وبعض كيانات الأمم المتحدة تدابير لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها بطرق عدة من بينها الاستراتيجيات والبرامج التي تراعي المنظور الجنساني. وثمة حاجة لبذل مزيد من الجهد لإدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في جميع برامج المساعدة الدولية من خلال التحليل الجنساني، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدام عمليات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني. ومطلوب مزيد من التنسيق للجهود من أجل تقييم أثر المساعدات ومدى تلبيتها وملاءمتها لاحتياجات المرأة. وينبغي أن تكثف الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية جهودها لتقديم المساعدة المالية والتقنية التي تعود على النساء والفتيات الفلسطينيات بالفائدة، وتقييم أثر تلك الجهود وإعداد تقارير عنها بانتظام.

٧١ - وقد أحرز بعض التقدم خلال الأعوام الأخيرة في معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدراسات والتقارير التي تعدها الأمم المتحدة عن الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص على نحو منتظم في مثل هذه المنشورات لمنظور المساواة بين الجنسين وإيراد معلومات عن وضع النساء والفتيات، بما في ذلك في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذلك في تقارير الأمين العام الأخرى ذات الصلة.